استدامة التنمية وإشكالية التمكين الحقوقي بين الأجيال.

أ. سقني فاكية
جامعة سطيف- 02-

الملخص:

تركز الاستدامة على الآخر زمانيا ومكانيا. فمن حيث الزمان تركز على مستوى الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية والثروات. ومن حيث المكان تركز على عنصر أو مبدأ العالمية. وهي بذلك مرتبطة بمبدأ أو التزام أخلاقي مفاده الانتفاع العالمي بحقوق الإنسان مع عدم تبديد فرص الأجيال القادمة بالانتفاع بنفس هذه الحقوق.

ومن جهة أخرى. تفرض الاستدامة مبدأ العدالة بين الأجيال والذي من شأنه تحقيق فرص الانتفاع للأجيال القادمة.

وعليه. فتحقيق الانتفاع بحقوق الإنسان يتم من خلال ثلاث مستويات:

1- تحقيق (تلبية) للحاجات الإنسانية للجيل الحالي.
2- تحقيق (تلبية) للحاجات الإنسانية للأجيال المقبلة.
3- تحقيق نفس المستوى من الانتفاع بين الأجيال.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة. التمكين من حقوق الإنسان. الحق في البيئة. العدالة بين الأجيال.

Résume

La Durabilité repose sur l'autre temps et espace: en premier lieu elle S'accentue sur les droits des générations futures à la jouissance des ressources naturels et des richesse; tandis qu'elle s'accentue sur la dimension de l'universalitè: c'est-à-dir qu'elle est liée à un principe ou un engagement moral qui envisage la jouissance universelle des droits de l'homme sans dispersion des opportunités des générations futures.

D'autre part, la Durabilité impose le principe d'équité entre les générations en permettant la jouissance générations futures.

En d'autres termes, la jouissance des droits de l'homme se fait à travers trois niveaux:

1- la satisfaction (la réalisation) des besoins essentiels de l'actuelle générations.
2- la satisfaction (la réalisation) des besoins essentiels de l'actuelle générations futures.
3- la réalisation du niveau de jouissance entre générations.

Les Mots Clés: Le Développement durable, L'Empowerment des droits de l'homme, le droit l'environnement, le principe d'équité entre les générations.

مقدمة:

منذ أن تحررت الدول النامية من الاستعمار العسكري والسياسي المباشر في منتصف القرن العشرين كان التحدي الرئيسي لها ومازال هو تحدي التنمية، حيث بدأت هذه الدول في تنفيذ برامج تنموية من خلال عدة استراتيجيات وطنية مختلفة وضمن عدة أنظمة اقتصادية وسياسية، ولكن واجهت بالمقابل العديد من المعيقات التنموية ذاتية وخارجية، وقد زاد التحدي بالخصوص خلال القرن الحادي والعشرين، أين اتسعت فيه مجالات التنمية الإنسانية إلى مجال البيئة والحفاظ عليها ووقايتها، بل أن التنمية كحالة صيرورة لا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي فقط في فترة زمنية معينة، بل لابد من أن يتم التحسن إلى الأفق الزمني البعيد إلى حالة الحياة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها، وما ينجم عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة والانتفاع الأمثل بها، فليس من العدل تمتع الجيل الحاضر واستهلاكه لكل الموارد الإنمائية واستنزافها وعدم تركه شيئا للأجيال القادمة.

لذلك أصبحت التنمية المستدامة من أكبر تحديات هذا القرن، وهي الفكر التنموي البديل والجديد، ولم تعد مجرد ترفا فكريا بل مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات الطبيعية بين الأجيال، حيث امتدت إلى الأجيال وأصبحت حقا من حقوق الأجيال، وأصبح لها البعد الزمني، وامتدت إلى البيئة وأصبح لها البعد المكاني، هدفها تحقيق التمتع بكافة حقوق الإنسان، فهي قائمة عليها وفي نفس الوقت هي من تضمن التمتع بها.

الإشكالية الأساسية للدراسة:

كيف يمكن رفع مستوى انتفاع الإنسان أو ممارسته للفرص الاقتصادية والاجتماعية المنتجة من المنظور الجديد للتنمية القائمة على فلسفة الحاجات وفلسفة تكامل حقوق الإنسان في ظل عولمة المخاطر دون المساس بفرص الأجيال القادمة، مع الحفاظ على استدامة نفس المستوى من فرص انتفاع الأجيال المقبلة بحقوق الإنسان ؟ للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مطالب نوردها، كما يلي:

المطلب الأول: استدامة التنمية: المفهوم، الأبعاد، الأساس.

تعتبر التنمية الاقتصادية المستدامة ضرورية لتحسين نوعية الحياة، وتلبية حاجات الأفراد الأساسية، ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الفرع الأول: مفهوم استدامة التنمية:

بداية لابد من الإشارة بأن مصطلح الاستدامة (Durable-sustainable) ساد في بادئ الأمر في العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة، ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمت صياغته لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك our common future الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة رئيسة النرويج السابقة (Brandtland harlem)، حيث عرفت الاستدامة على أنها: " تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة".[1]

لكن جذوره الفكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي. فقد تقدم التقرير الأول المنبثق عن نادي روما، والمعنون" حدود النمو" في سنة 1970 بفرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي الذي كان له لاحقا أثره من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة 1972 أين انبثق عنه مفهوم التنمية الملائمة للبيئة، والذي واجه مقاومة شديدة من طرف الاقتصاديين الليبراليين، إلا أنه فرض نفسه تدريجيا كترجمة للكلمة الإنجليزية sustainability من خلال تعاقب إصدارات متميزة، والمؤتمرات اللاحقة حول قمة الأرض.[2]

فهذه الأخيرة انعقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، وكانت تحت اسم" المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية"، أين حظي مصطلح التنمية المستدامة باهتمام متزايد، وقد صدر عنه" وثيقة الأجندة21 " وإعلان ريو، وميثاق التنوع الحيوي والتغيير المناخي، وكل هذه الوثائق يستشف منها العنصر الإنساني محل اهتمام التنمية المستدامة، وأما قمة الأرض الثانية بجوهانسبورغ سنة 2002 فعقدت تحت شعار " القمة العالمية للتنمية المستدامة"، أين تم التأكيد من خلالها على فكرة الاستدامة، والمصادقة على خطة عمل لدعمها في الألفية الجديدة، ورسم صورة واضحة عن تحدياتها في القرن الحادي والعشرين.[3]

فالاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر. وهي تعتمد على تحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية، والحق في حماية البيئة، وكلاهما حق من حقوق الإنسان، فمما لا شك فيه أن حماية البيئة عادت مطلبا أساسيا

---

[1]- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر، عمان، طبعة 2003، ص 185.

[2]- المرجع نفسه، ص 185.

[3]- دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى2000،ص 13-17.

لتدعيم حقوق الإنسان في الحياة الكريمة، والتمتع بالصحة، والتي تأتي من خلال الحق في التنمية.[1]

من هنا يمكننا القول، بأن مفهوم التنمية المستدامة التي تعتبر حالة وجود، وتطور مستمر، تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل، والحفاظ على البيئة، وصيانتها، وحفظ نظام دعم الحياة.[2]

إذن، يجب أن تمكن التنمية المستدامة الناس من التمتع بنوعية حياة أفضل، الآن، وفي المستقبل بالنسبة للأجيال الحالية والأجيال القادمة أيضا أي العمل على استدامة نوعية الحياة.[3]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

مما سبق عرضه من تعريفنا للاستدامة، فللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة، ومتكاملة في إطار تفاعلي، هي:

1. البعد الاقتصادي: يشمل النمو الاقتصادي المستديم.
2. البعد الاجتماعي: وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الأجيال، وداخل الأجيال نفسها.
3. البعد البيئي: الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية(المتجددة، وغير متجددة).

فالتنمية المستدامة تعالج قضايا الرفاهية النوعية، وجودة البيئية، والعدالة الاجتماعية (Social Equity.) [4]

من كل مما سبق، الملاحظ أن الاستدامة كبعد زمني وكفكرة اقترنت بالبيئة وعلاقة هذه الأخيرة بالتنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية لأجل الأجيال المقبلة.[5] فازدياد الاهتمام بالاستدامة إذن راجع إلى الاهتمام بظاهرتي استنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وتلوث البيئة.[6]

---

[1]- سلامة سالم سالمان، سالمان سلامة سالم،" تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة." بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المعنون ب: " المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنعقد بتونس في سبتمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات الطبعة 2007، ص 54.

[2]- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام 2003، "التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، التحول في المؤسسات، والنمو، ونوعية الحياة"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة 2003، ص 03 و ص14.

[3] -A Better quality of life-strategy for sustainable development for the united kingdom-1999 http://www.sustainable-development.gov.uk/publications/uk-strategy99/index.htm.

[4]- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2007، ص 39-40.

[5]- أنظر: مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول، مقدمة عامة، المنسق العام للموسوعة إلياس بيضون، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى2006، ص 373-389، وص 414-420.

[6]- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005 ، ص399-400.

الفرع الثالث: عالمية الاعتراف بمطالب الحياة أساس التنمية المستدامة:

إن الأساس الفلسفي لاستدامة التنمية هو عالمية الاعتراف بمطالب حياة كل فرد، وعالمية مطالب الحياة: "هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية الإنسانية اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولا سيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل، وأقوى حجة لحماية البيئة هي الحاجة الأخلاقية إلى ضمان فرص للأجيال المقبلة مماثلة للفرص التي نعمت بها الأجيال السابقة." وهذا الضمان هو أساس التنمية المستدامة، وعالمية مطالب الحياة هذه- وهي فكرة قوية توفر الأسس الفلسفية لكثير من السياسات المعاصرة- تكمن وراء السعي إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع فيه جميع الناس تطوير قدراتهم الممكنة.[1]

العالمية تعني ضمنا تمكين الناس فهي تحمي جميع حقوق الإنسان الأساسية- وتعتبر الحق في الغذاء مقدس تماما مثل الحق في التصويت، وهي تطالب بعدم التمييز بين جميع الناس بغض النظر عن الجنس، أو الدين، أو العنصر، أو الأصل العرقي- فهي تركز مباشرة على البشر- ولا تحترم السيادة الوطنية للدول التي لا تحترم فيها حقوق الإنسان؛ لذلك نجد أن الحكومات التي تحترم حقوق الإنسان تعد هي وممارستها شرعية (فحقوق الإنسان معيار للشرعية السياسية). والعالمية تنادي بالمساواة في الفرص، وليس المساواة في الدخل، وإن كان ينبغي ضمان حد أدنى أساسي من الدخل لكل فرد لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي يعد من الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني.[2]

المطلب الثاني: علاقة استدامة التنمية بحقوق الإنسان

لمعرفة الوسيلة لضمان التحقيق الكلي لحقوق الإنسان، ارتأينا التطرق إلى الفرعيتن التالين:

الفرع الأول: استدامة التنمية قائمة على منطق تكامل حقوق الإنسان

عند صدور أول إعلان من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 41/ 128 المؤرخ في 04 ديسمبر 1986 الذي يتعلق بالحق في التنمية، اعترف بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان وأكد على عالميته، وعدم قابليته للتجزئة والتصرف، وموضوعه الرئيسي هو الإنسان،

[1] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، بعنوان:" الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، نيويورك، سنة 1994، ص 13-14.

[2] - المرجع نفسه، ص 13-14.

وبأن التنمية عملية شاملة ومتكاملة يمكن من خلالها تحقيق وإعمال جميع حقوق الإنسان إعمالا تاما.[1]

فإذا كانت التنمية الإنسانية المستدامة تعني توسيع الخيارات أمام جميع الناس دون تمييز بينهم على أي أساس قصد الوصول إلى مستوى معيشي لائق وتحقيق الرفاه الإنساني، مع الحفاظ على استدامة هذه الفرص والخيارات للأجيال المقبلة، والتمكين الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن الإنسان هو هدف وغاية ووسيلة التنمية، وأن الحق في التنمية يقتضي التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأخرى، خاصة بعد سيادة المقترب الجديد القاضي باستبعاد أدلجة الحقوق وضرورة تكاملها وترابطها، وهو ما أقره عمل وبرنامج فيينا (12- 14 جوان 1993)، فإن للتنمية الإنسانية المستدامة علاقة بكامل حقوق الإنسان القائمة على منطق التكامل.[2]

من هنا، يتضح لنا بأن منهج التنمية الإنسانية المستدامة أحد المناهج التي تهدف إلى تبني تصور شامل لحقوق الإنسان يتضمن بالمرّة حمايتها وترقيتها، على خلاف المنظور الاقتصادي للتنمية الاقتصادية، فالتنمية الإنسانية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر، وترقية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، ومنح فرص متساوية للجميع بواسطة حكم راشد يكون هدفه تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمدنية والسياسية، والثقافية، مع حماية الأنظمة البيئية التي تقوم عليها الحياة. [3]

إن حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية المستدامة مرتبطان ومتكاملان ومتعددة الأبعاد، وهذا الارتباط تم اعتماده من قبل مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الحق في التنمية (أكتوبر 1995)، والتي تصرح بأن الحق في التنمية متعدد الأبعاد، ومتكامل، ديناميكي ومتطور، تحقيقه يتطلب بالدرجة الأولى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان(الاقتصادية والاجتماعية، والمدنية والسياسية، والثقافية، وبالدرجة الثانية، فهو يشمل مختلف مفاهيم التنمية بكل قطاعاتها على غرار التنمية المستدامة وتنمية الشخصية الإنسانية، ومفهوم عدم القابلية للتجزئة وتفاعل وعالمية كل حقوق الإنسان...فتحقيق الحق في التنمية هي مسؤولية كل فواعل التنمية في المجتمع الدولي في الدول على المستويات الوطنية والدولية وهيئات نظام الأمم المتحدة.[4]

---

[1] - إعلان الحق في التنمية، الصادر بموجب القرار رقم 128/14، المؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1986.

[2] - إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فينا الصادر خلال الفترة 14- 25 جوان 1993عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان.

[3] - Magnet. Undp.org/ un.98.pdf/§Humanrights/H.R.FR.hronerf.PDF

[4] - Rapport mondial sur le développement humain2000 : " droits de l'homme et développement humain " ; publié pour le programme des nation uni pour le développement (pnud) par : De Boeck université 2000.

في الأخير نستطيع القول، التنمية الإنسانية المستدامة تهدف إلى التمكين من حقوق الإنسان وتقوم عليها، حيث يساهم الناس في تحسين الخيار في مجتمع سلمي ومتعدد؛ فالتنمية لا تستطيع أن تتقوى في ظل نظام لا يحترم القانون والمساواة، في ظل نظام يقوم على التمييز الإثني أو الديني، أو الجنسي المعمم، وتعاني فيه حريات التعبير والاجتماع من الضغوط والقيود، أو أن عددا كبيرا من الأشخاص يعيش في بؤس، في المقابل حقوق الإنسان تزدهر حينما تسمح المساواة بين الأجناس وبرامج مكافحة الفقر للسكان أن يعوا بحقوقهم وأن يسعوا لإحترامها.[1]

الفرع الثاني: علاقة التنمية المستدامة بالحق في البيئة

يجسد مفهوم التنمية المستدامة حق الإنسان في البيئة، فالتجاوزات على حقوق الإنسان والبيئة هي محصلة علاقة غير متوازنة بين التنمية والبيئة، فالإشارة إليه في تقرير مستقبلنا المشترك عام 1987،[2] وتبنيه عالميا في مؤتمر قمة الأرض عام 1992، والتأكيد عليه خلال المؤتمرات الدولية المتعاقبة، أعادت صياغة نظرية التنمية لتهتم بالإنسان الذي أهملته لعقود، فالدعوة إلى تلبية حاجات الأجيال الحالية دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة تبرز وتدعم فكرة العدالة مع الحفاظ على محدودية التنمية أي التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.

إن مفهوم التنمية مرتبط بالرفاه الاجتماعي ويرفع مستوى المعيشة، وذلك من خلال رفع مستوى ونوع حاجيات الإنسان الأساسية والثانوية، ولتحقيق هذه التنمية لابد أن يمس بالبيئة ويستنزفها، لذلك طرحت فكرة التنمية المستدامة للمحافظة على البيئة للأجيال اللاحقة، لا شك أن هناك اتفاق عام حول الربط بين السياسات التنموية والبيئية إلا أن هناك فجوة كبيرة بين الكلام وبين الممارسة العملية.

إن الهاجس الكبير الذي يلاحق الشعوب هو كيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئية بالحد الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية، وهذا يتطلب دمج الاعتبارات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط للتنمية والبيئة عملية واحدة، كذلك إدخال معايير البيئة عند إقامة المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، فمن المؤكد أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على سلامة البيئة

---

[1] -Magnet. Undp.org/ un.98.pdf/§Humanrights/H.R.FR.hronerf.PDF

[2]- تقرير مستقبلنا المشترك -142 – إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج – عالم المعرفة – سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة، والفنون و الأدب – الكويت – أكتوبر 1989.

ولا يمكن الاستمرار بالتنمية دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة، وفي هذا الصدد تبنى المشرع الجزائري جملة من القوانين.[1]

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة. فالموارد المتجددة يجب أن يكون استهلاك مصادرها بما لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد، واستنزاف المصادر غير المتجددة يجب أن يكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها حسب قاعدة سرفيان كوزي للتنمية المستدامة التي تنص على أن النتائج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية، والاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة، فالتنمية المستدامة تقوم من خلال هذا البعد على قاعدة المدخلات التي تتمثل في المصادر المتجددة وغير المتجددة ، وقاعدة المخرجات التي تعني توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات، أو تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل، أو تضر بأحد خدماتها.[2]

ويتضمن هذا البعد البيئي أيضا حماية التنوع الحيوي، والاتزان الجوي، وإنتاجية التربة، والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية، فالبيئيون من خلال هذا البعد يركزون على حماية الطبيعة، والمحافظة على البيئة معناه الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها.

المطلب الثالث: العدالة بين الأجيال كأساس للتمكين الحقوقي:

مما سبق ذكره أعلاه، فإن الاستدامة لا يكون لها معنى إذا كانت تعني استدامة فرص الحياة البائسة أو المعوزة، إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو العمل على استدامة الحرمان البشري، ولا ينبغي لنا أيضا أن نجرم من هم أقل حظا اليوم من الاهتمام الذي نجن على استعداد لمنحه للأجيال المقبلة.

بل الاستدامة بمعنى واسع للغاية هي مسألة تقاسم الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، غير أنه سيكون من الغرابة أن تنشغل انشغالا بالغا برفاه الأجيال المقبلة مع تجاهل محنة الفقراء اليوم، وأن مبدأ العالمية الأخلاقي يقتضي كلا من الإنصاف في التوزيع داخل الجيل الواحد، والإنصاف فيما بين الأجيال، فكل فرد من حقه أن تتاح له فرصة

---

[1]- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والقانون رقم 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وكذلك القانون رقم 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من تسيير المخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، إضافة إلى القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 (الجريدة الرسمية رقم 15)، والقانون رقم 02/02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتنميته، والقانون رقم 01/ 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

[2] - باتر محمد علي وردم، المرجع السابق، ص 189-190.

عادلة لتوظيف قدراته الممكنة أفضل توظيف ممكن ، ومن حق كل جيل ذلك أيضا. أما مسألة توظيف كل فرد وكل جيل لهذه الفرص فعليا والنتائج التي يحققها كل منهما فهي مسألة تخضع لاختيارهما. ولكن يجب أن يتاح لهما هذا الاختيار الآن، وفي المستقبل.[1]

إن العدالة التوزيعية تمثل الأساس المنطقي للتنمية المستدامة. كما تعمل على تكميل دورها في تحقيق الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان، وضمان استمرار هذا الانتفاع إلى ما بعد الجيل الحالي، وتعمل العدالة التوزيعية كمبدأ أخلاقي على تحقيق المساواة في منح الفرص لكافة الأفراد، وهذا ما يعتمد على ضرورة تهيئة الظروف الموضوعية لتلبية الحاجات لكافة الأفراد، وتكون هذه الظروف في إطار القواعد الأخلاقية الضامنة لتلبية حاجات الجيل الحالي مع عدم تبديد فرص الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها.[2]

ويسعى مبدأ العدالة التوزيعية إلى حفظ التوازن بين الأفراد سواءً على مستوى الوطن الواحد أو بين الدول، وكذلك المحافظة على فرص الأجيال المقبلة وهذا في إطار نظرية العدالة بين الأجيال؛ وعلى هذا الأساس ولدراسة العدالة التوزيعية كشرط لتحقيق الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان لابد من التركيز على ثلاث أبعاد أساسية، والتي نحاول تبيانها من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: العدالة بين الأجيال الحالية:

إن إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 كان أول من اشترط العدالة التوزيعية لتحقيق الانتفاع بحقوق الإنسان بين الأفراد داخل الدول، حيث جاء في ديباجته بأن التنمية هي عملية التحسين المستمر للرفاهية على أساس المشاركة الحرة والعدالة التوزيعية.[3] هذه العدالة على نوعين: العدالة بين الدول (الدولة في إطار العالم)، والعدالة الاجتماعية بين الأفراد (الفرد في إطار الدولة).

وليس كل الدول تستطيع أن تحقق نفس المستوى من الانتفاع بحقوق الإنسان؛ الدول الفقيرة تعجز عن تلبية الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية، لذلك من الضروري وجود الحد الأدنى من العدالة العالمية في توزيع الموارد الاقتصادية بين البلدان الفقيرة، والمسرفة، ولو في إطار أخلاقي بتقديم المساعدة فقط. فالعدالة العالمية شرط لتحقيق العدالة الداخلية.[4]

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994، المرجع السابق، ص 13-14.

[2] - David Coop, International justice and the basic need principles; http://mora rentre nhh no/projects/equalityexcacghnge/ressurs er/coop1.pdf; p06.

[3] - أنظر ديباجة إعلان الحق في التنمية لسنة 1986.

[4] - Philippe van parijs, international Distributive justice. http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/etes/documents/international/distr.justice.pdf.

لذلك، فإن تحقيق عالمية الانتفاع بحقوق الإنسان، وتلبية حاجات الأجيال الحالية، يتم من خلال المستويين التاليين:

أولا: تحقيق العدالة التوزيعية بين الأفراد في إطار المجتمع الوطني:(العدالة الداخلية)

يقصد بالعدل تحقيق تكافؤ الفرص بين الناس، أي السعي للوصول إلى وضع تتساوى فيه الفرص أمام الجميع في الاستفادة من الدخل، الحالة الصحية، التعليم، السكن اللائق...أو أي مقومات أخرى للحياة النوعية،و تكون الجهود، وروح المبادرة الشخصية هي الفيصل في التمييز بين الناس.[1]

وتعرّف العدالة الاجتماعية غالبا على أنها:" تعني التوزيع العادل للدخل القومي ما بين الطبقات الاجتماعية التي أسهمت في تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد داخل كل طبقة، ولا يعني هذا بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخول، وإنما معناه بالأحرى أن يكون الجزاء، أو العائد متناسبا مع الإسهام في الإنتاج مع بعض التعديل لأسباب إنسانية، وغيرها، لأنه حتى ولو وجد تفاوت في دخول الأفراد، فينبغي أن يكون هذا التفاوت نسبيا."[2]

من هذا التعريف للعدالة الاجتماعية فهي تهدف إلى التوفيق بين حاجات الإنسان وقدراته، وبين ما يحتاج إليه وما يقدمه المجتمع، وإلى القضاء على الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، وتنظيم الموارد الاقتصادية المشتركة. فهي تساعد على تحقيق عدّة أمور:

- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين عند تساوي القدرات والمواهب.
- تيسير الأسباب المؤدية إلى المساواة (كالتعليم والصحة، والثقافة العامة، والضمان الاجتماعي..الخ).
- تحقيق ظروف عامة لحياة متشابهة لجميع المواطنين.[3]

كل تلك الأمور التي تهدف العدالة الاجتماعية من وراء تحقيقها، خاصة في الوفاء باحتياجات الناس يؤدي إلى تحقيق عنصر التحرر من الفاقة الأمر الذي يزيد في قدرات الناس وتمكينهم من تحسين أدائهم المحقق لحياة أفضل.[4]

تجدر الملاحظة، بما أنه توجد داخل كل دولة فئات معينة مهمشة كالمرأة، والأقليات، والسكان الأصليين، وضحايا الكوارث، وغيرهم، وليست هناك قائمة محددة، أو موحدة عن

---

[1] – حسين عبد المطلب الأسرج، " التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية"، عن بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ مصر، ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية2007، ص 205.

[2] – هشام مصطفى الجمل، " **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 324.

[3] - Forum.sh.3bwah.maktoob.com/+58043.html-94k.

[4] - "Empowerment for poverty reduction and human development3;" the World Bank, Washington 2002 http://www ndf2004.gov.np/pdf/proceedings/poverty.pdf;p01.

الفئات المهمشة فهي تختلف وتتفاوت حسب الزمان، والمكان، فهذا يعني أن تؤخذ الحالة الراهنة في كل بلد على حدة للتأكد من عدم إقصاء أي من تلك الفئات، أو حرمانها من فوائد التنمية. لذلك فلا بد من العدالة التوزيعية لفوائد التنمية بين الجميع، وحسب العرق، والدين، والنوع الاجتماعي، والمنطقة...الخ.[1]

تهدف العدالة التوزيعية إلى تضييق التفاوت بين الأفراد من حيث المنافع، وهذا يتطلب كفاءة الدولة لتحقيق ظروف موضوعية ملائمة لضمان التوزيع العادل لهذه المنافع بين أفراد المجتمع، سواء كان ذلك على أساس المساواة المطلقة بين الأفراد، أم على أساس يسمح بالتفاوت بينهم بالقدر الذي يراعي قدرات الأفراد وإمكاناتهم الشخصية.

لذلك، كان لابد من التطرق إلى نقطتين أساسيتين: تتجسد النقطة الأولى من خلال النظر إلى جانب ضمان البقاء على قيد الحياة، والذي يجب أن يكون متساويا بين جميع الأفراد بغض النظر عن أي فوارق، أمّا النقطة الثانية فتتجسد من خلال النظر فيما وراء البقاء، وذلك من خلال ضمان المساواة في فرص تلبية التحسينات والأفضليات. ويظهر هذا من خلال العنصرين التاليين:

1- مجال المساواة التامة بين الأفراد: هناك حد أدنى من الحاجات الأساسية والحقوق التي يتفق حولها جميع الأفراد، والتي تشكل في حد ذاتها ضروريات تضمن البقاء على قيد الحياة، وبما أنّ هذا النوع من الحاجات ضامن بصورة أساسية لبقاء وحياة الإنسان، فلابدّ من أن يتساوى الجميع في الانتفاع بها، ولهذا فإنّ مجال المساواة التامة بين الأفراد يشمل هذه الضروريات التي تلزم لكل إنسان حتى يضمن بقاءه في الحياة.[2]

ولكن هذا لا يلغي أحقية كل فرد في تحقيق إضافة على مستوى حقه في الحياة سعيا لتحقيق جودة لهذا الحق. وذلك بالانتفاع بكل ما زاد من حقوق وحاجات على هذا الحد الأدنى للبقاء، غير أنّ تحقيق هذا يكون في إطار التفاوت المقيد بمبادئ العدالة بين الأفراد.

2- مجال المساواة في الفرص بين الأفراد: إذا تساوى الأفراد في الحد الأدنى من الحقوق الضرورية للبقاء على قيد الحياة، فإنّه بعد هذا المستوى يجوز أن يكون هناك تفاوت بينهم الذي يكون حسب قدرات كل فرد في تحسين مستوى حياته. والذي يُضمَن في إطار ما يسمى بالعدالة التوزيعية التي لا نقصد بموجبها المساواة المطلقة بين الناس، وإنّما المساواة في فرص الانتفاع بباقي الحقوق والحاجات.[3]

---

[1] – سعاد القدسي، " التنمية من منظور حقوق الإنسان." http://ww.wfrt.org/dtls.php?content id=71 .

[2] – السيد عطية عبد الواحد:" **دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول- التنمية الاجتماعية**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993، ص 615.

[3] – المرجع نفسه، ص 622.

وفي إطار العدالة التوزيعية تكون الدولة قد هيئت الظروف الأساسية لتمكين كافة أعضائها من نفس فرص الانتفاع بجودة الحق في الحياة. ولكن غالبا ما نجد أنّ بعض الدول تعجز عن ضمان شروط الانتفاع بالحقوق والحاجات الأساسية، مما يجعل هناك نوع من التفاوت على مستوى الانتفاع بها بين مختلف الأفراد الذين يعيشون في دول مختلفة. ونتيجة لهذا ، وسعيا لتحقيق تكافؤ في فرص الانتفاع بحقوق الإنسان لكل الأفراد بين مختلف الدول لابد من تحقيق العدالة التوزيعية بين الدول في إطار العالم.

ثانيا: تحقيق العدالة التوزيعية بين الدول في إطار العالم: (العدالة العالمية أو العدالة بين الدول)

هذه العدالة تعتبر شرط لتحقيق عدالة للفرد في إطار العالم، أو بمعنى آخر تحقق للأفراد على المستوى العالمي نفس المستوى من الانتفاع.

أخذت مبادئ العدالة التوزيعية بين الدول أهمية بالغة خاصة في إطار التزامن مع التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي، والتي ساهمت في تزايد التفاوت بين مختلف الدول، والتي تظهر من خلال التفاوت في توزيع الموارد بين دول الشمال ودول الجنوب، زيادة الفوارق في تحسين التكنولوجيا، وزيادة أهمية التجارة في بعض الدول...وهذا ما أثر سلبا على معيشة الأفراد داخل العديد من المجتمعات وأثار أهمية العدالة التوزيعية بين الدول.

ويعمل مبدأ العدالة التوزيعية الدولية كمبدأ أخلاقي على تنظيم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المجتمعات. وتطبق اعتبارات هذا النوع من العدالة عندما يكون هناك تفاعل بين الدول و وجود علاقات بينهم يكون أساسها العدل وليس الإحسان، فالعدالة التوزيعية الدولية تشمل التزام من أجل إزالة أو التقليل من عدم المساواة بين الدول ، غير أنّ هذا الالتزام في الغالب ما يكون في إطار الحد الأدنى من احتياجات الشعوب.[1]

وتركز إشكالية إزالة التفاوت في السياق الدولي على التزام وحيد وهو ضمان الحد الأدنى الأساسي للجميع، وبمجرد تحقق ذلك لا يكون هناك أي التزامات أخرى. ولكن نتيجة للمصالح المتبادلة بين مختلف الدول ظهرت ضرورة تضييق الهوة بين مختلف الدول، وذلك لأنّ المصالح العالمية تقتضي تعاون الجميع في القضاء على هذه الهوة،[2] وذلك لأنّ حدوث أي هياج اجتماعي أو سياسي في الدول الفقيرة نتيجة لقلة الموارد أو لعدم تلبية الحاجات الأساسية من شأنه أن يُصَدَّر إلى الدول الغنية بطريقة أو بأخرى ، وبهذا لا نتمكن من تحقيق سلم حقيقي في مختلف

[1] - Joseph health; rawls on global distributive justice, a defence, http/www.class.utoronto.ca/iheath.th/rauls.pdf,p02.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي: **" الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادية "** ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 83.

الدول ولا يكون الرخاء مستقرا في الدول الغنية ، إلاَّ إذا تمكنت الدول الفقيرة من تحقيق حياة أفضل لسكانها.

ولهذا من أجل إحداث تغيير على المستوى العالمي، ولإقامة علاقات أكثر عدلا، وفتح المجال لتكافؤ الفرص بين مختلف الدول من أجل تحقيق جودة الحق في الحياة لكل سكان العالم، لابد من تحقيق ما يلي:

1- توفير إطار للإدارة الرشيدة للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، والتي يمكنها أن تكفل السلام والاستقرار والرفاهية والكرامة الإنسانية لمجموعة الدول.

2- ضمان وسط دولي ملائم لإقامة تنمية حقيقية في الدول الفقيرة، ويكون هذا من خلال:

أ- فتح المجال لهذه الدول أمام التجارة الدولية.

ب- إيجاد فرصة عادلة لهذه الدول لاقتسام المنافع الناشئة عن التطور التكنولوجي.[1]

وبهذا، وبضمان التكافؤ المتبادل بين مختلف دول العالم لتحقيق التنمية نكون قد اتجهنا نحو تحقيق شروط الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان للأجيال الحالية مع ضرورة ضمان الحفاظ على فرص الأجيال المستقبلية.

الفرع الثاني: العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة:

التنمية المستدامة هي أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال التي تستخلفنا ما فعلته الأجيال السالفة لنا من أجلنا على الأقل، وهي تعني أيضا عدم الاستمرار على أنماط الاستهلاك الحالي والاستثمار الكاف يجب أن يوظف التعليم والصحة واستخدام الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استغلال ما يوجد لدى الأرض من طاقة حاملة ومنتجة.

وهذا كله، حتى لا نتسبب في ديون اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية للأجيال المقبلة، هذه الديون المؤجلة التي ترهن الاستدامة ومن يسددها هم الجيل المستقبل، فهي اقتراض من المستقبل وتسرق من الأجيال المقبلة خياراتها المشروعة، لذلك لا بد من إستراتيجية للتنمية المستدامة لإعادة رأس المال كله سواء المادي، أو الإنساني، أو الطبيعي للاحتفاظ بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها على الأقل على نفس المستوى الأجيال الحاضرة.[2]

ظهرت الحاجة إلى الحديث عن بعد العدالة بين الأجيال وهذا نتيجة لما هو سائد حاليا من تبديد للموارد واستنفاذها بطريقة تهدد حياة الأجيال المقبلة، ولهذا عمل هذا البعد من العدالة على فرض التزاما أخلاقيا على الأجيال الحالية بحماية مصالح الأجيال المقبلة. و ذلك

---

[1] - لجنة الجنوب: " تقرير حول التحدي أمام الجنوب "، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص ص 271 – 273.

[2] - تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، التقرير السابق.

لأنّ الاستمرار في تحقيق الانتفاع بحقوق الإنسان لا يقتصر على فترة زمنية معينة، بل لابد من امتداده عبر الأفق الزمني البعيد تحقيقا لما يعرف باستدامة الانتفاع.

ويقصد بالعدالة التوزيعية بين الأجيال توزيع فرص المنافع المتحققة وتقسيم التكاليف المترتبة عنها على مستوى الامتداد الزمني بين الأجيال، حتى لا يحظى جيل على حساب بقية الأجيال بالمنافع، وتحمل الأجيال الأخرى تكاليفها؛ إذن، فالعدالة التوزيعية بين الأجيال ترتبط بتوافر الشروط التالية:

1 – ضمان احتياجات الجيل الحالي دون المساس بفرص الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها، وهذا يقوم على:

أ- واجب أخلاقي للمجتمعات الحالية ككل لرعاية احتياجات الأجيال المستقبلية.

ب- ترجمة هذا الواجب على مسؤولية الدول الوطنية، حتى الوكالات الدولية بمختلف أنواعها للوفاء بمعايير التوزيع بين الأجيال.[1]

2 – عدم الاهتمام بتوسيع فرص الأجيال المستقبلية و تلبية احتياجاتها على حساب الأجيال الحالية، أي احترام متطلبات الجيل الحالي أولا مع ضمان عدم تبديد فرص الأجيال المقبلة.

وضمان هذه المبادئ يضمن انتفاع الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية بحقوق الإنسان، ولهذا لابد من أخذ مسألة العدالة بين الأجيال بنوع من الجدية.

خاتمة:

على ضوء ما تقدم، ورغم التقدم الكبير الحاصل الذي أحرزه العالم والمجتمع الدولي في وضع إطار مفاهيمي للتنمية المستدامة كحق من حقوق الإنسان، وكعملية تعني تمكين الإنسان من الحصول على كافة حقوقه مع الحفاظ على فرص الأجيال المقبلة في ذلك وبنفس المستوى، إلا أنه لم يواكب هذا التطور في المفهوم تطور مماثل في السياسات الوطنية أو الدولية، واستمرت معظم الدول النامية وعلى غرارها الجزائر في إتباع سياسات تنموية تعطي أولوية لاعتبارات النمو الاقتصادي، كما استمرت السياسات الدولية في تكريس هيكل علاقات يفضي إلى المركزية ويعزز اللامساواة.

وعليه، يجب احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا باعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وأن تدرك تماما أن التنمية التي تتم في غياب احترام حقوق الإنسان هي تنمية مشوهة لا يستفيد منها المجتمع الاستفادة الكاملة، وأنه على الدول النامية عدم الاعتماد على

[1] - Robeyns and R.J. van Der Veen; sustainable quality of life; http//www mnp nl/ bibliotheek/ rapportent 550031006.pdf, p15.

ما تقدمه الدول المتقدمة وحدها، بل يجب أن تتحرر وتخرج من التخلف السياسي وأزمة الفساد الغارقة فيه بإتباع نظام حكم راشد يضمن مشاركة الجميع بدون تمييز في اتخاذ القرارات، وتحفيز النقاشات عن طريق مجتمع مدني يخضع المسئولين وصناع القرار للمسائلة، ويعتمد على الشفافية في انسياب المعلومات وتدفقها من خلال وسائط إعلام حرة ومستقلة وبالضرورة التمكين من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتحقيق رفاهية البشر وحريتهم من خلال زيادة فرص المشاركة، وبذلك تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة تلبية لحاجات الجيل الحاضر والمستقبل على حد سواء.

في الأخير، تجدر الإشارة، أن السير باتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر يجب أن يتحول إلى تنمية مستدامة، خاصة وأن 70% من صادرات الجزائر هي من مداخيل النفط، مما يجعل إمكانية نفاذه أمرا واقعا، خاصة وأن السياسة الأخيرة للدولة شجعت على إمكانية استغلال الغاز الصخري دون دراسة تقنية وإستباقية، ودون امتلاك تكنولوجيا متقدمة ونظيفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ماذا سوف يترك للأجيال المقبلة التي سوف تتحمل حتما فشل السياسات الحالية، وأضرار تلوث البيئة.

في الأخير يمكن القول بأن، من بين المتغيرات الموجودة في العالم التي تجعل حقوق الإنسان عمليا نسبية أو ذات انتفاع نسبي هو وجود مستويات مختلفة في التنمية بين الدول (نسبية تنموية)، فحقوق الإنسان مطلقة نصيا ونظريا، أما عمليا فالانتفاع نسبي، فالمطلق على المستوى المعياري والقيمي (النص- القيمة)، عمليا متغير (نسبي).

لذلك، فالنسبة لنا يبقى العنصر المهم للتنمية المستدامة لتحقيق الانتفاع بحقوق الإنسان هو العدالة والمساواة في فرص الرفاهية، وشمولية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متوازنة، فنحن نحتاج للتنمية المستدامة بالنسبة للعالم ككل، ولكل مجتمع في الدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

1/ الإعلانات والتقارير:

- إعلان الحق في التنمية، الصادر بموجب القرار رقم 128/14، المؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1986.
- إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فينا الصادر خلال الفترة 14- 25 جوان 1993عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان .
- تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، بعنوان:" الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، سنة 1994.

- تقرير مستقبلنا المشترك -142 – إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة علي حسين حجاج – عالم المعرفة – سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة، والفنون و الأدب – الكويت – أكتوبر 1989.

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام 2003، "التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، التحول في المؤسسات، والنمو، ونوعية الحياة"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة 2003.

- لجنة الجنوب: " تقرير حول التحدي أمام الجنوب "، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

2/ الكتب:

- السيد عطية عبد الواحد: " **دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول- التنمية الاجتماعية**"، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993.

- باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر، عمان، طبعة 2003.

- دوجلاس موسشيت، . **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى2000.

- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005.

- هشام مصطفى الجمل، "**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية**"، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.

- مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول، مقدمة عامة، المنسق العام للموسوعة إلياس بيضون، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بدون مكان النشر، الطبعة الأولى2006.

- عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2007.

- عبد القادر رزيق المخادمي: " **الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادية** " ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، .2004

3/ الملتقيات:

- حسين عبد المطلب الأسرج، " التكامل بين التنمية والاستثمار وحقوق الإنسان الاقتصادية"، عن بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ مصر، ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية2007، الصفحات من 177-189.

- سلامة سالم سالمان، سالمان سلامة سالم،" تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة." بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المعنون ب: " المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة"، المنعقد بتونس في سبتمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات الطبعة 2007، الصفحات من 53-57.

4/ المواقع الإلكترونية:

سعاد القدسي، " التنمية من منظور حقوق الإنسان."
http://ww.Wfrt.org/dtls.php?content id=71.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/ Rapports:

- Rapport mondial sur le développement humain2000 : " droits de l'homme et développement humain " ; publié pour le programme des nation uni pour le développement (pnud) par : De Boeck université 2000.
- "Empowerment for poverty reduction and human development." the World Bank, Washington 2002; http://www ndf2004.gov.np/pdf/proceedings/poverty.pdf;p01.

2/ Articles et études

- A Better quality of life-strategy for sustainable development for the united kingdom-1999 http://www.sustainable-development.gov.uk/publications/uk-strategy99/index.htm.
- David Coop, International justice and the basic need principale; http://mora rentre nhh no/projects/equalityexcacghnge/ressurs er/coop1.pdf; p06.
- Forum.sh.3bwah.maktoob.com/+58043.html-94k –
- Joseph health; rawls on global distributive justice, a defence, http/www.class.utoronto.ca/iheath.th/rauls.pdf,p02.
- Magnet. Undp.org/ un.98.pdf/§Humanrights/H.R.FR.hronerf.PDF.
- Philippe van parijs, international Distributive justice. http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/etes/documents/international/distr.justice.pdf.
- Robeyns and R.J. van Der Veen; sustainable quality of life; http//www mnp nl/ bibliotheek/ rapportent 550031006.pdf, p15.